



مملكة البحرين
مجلس الشورى

تقرير حول

المشاركة في المؤتمر العربي الثاني بشأن

تجارب الدول العربية في إعداد وصياغة مشروعات

القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة

خلال الفترة من 12 - 14 ديسمبر 2010

دبي - الإمارات العربية المتحدة

محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
3	وفد مجلس الشورى المشارك
4	المشاركون في المؤتمر
4	أهداف المؤتمر
4	المستهدفون من المؤتمر
5	جدول أعمال المؤتمر
6	أبرز أعمال اليوم الأول من المؤتمر - الأحد 12 ديسمبر 2010
7	أبرز أعمال اليوم الثاني من المؤتمر - الاثنين 13 ديسمبر 2010
8	الحلول المقترحة في شأن المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في إعداد وصياغة مشروعات القوانين.
12	توصيات المؤتمر
13	تقييم المشاركة في المؤتمر
14	خاتمة

مقدمة:

تلقى معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، دعوة كريمة من سعادة السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بترشيح من يراه مناسباً للمشاركة في المؤتمر العربي الثاني حول "تجارب الدول العربية في إعداد وصياغة مشروعات القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة" والذي سيعقد في مدينة دبي خلال الفترة من 12 - 14 ديسمبر 2010، تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، وبتنظيم من دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي والمجموعة الدولية للتدريب وبتعاون من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد البرلماني العربي.

وفد مجلس الشورى المشارك:

تمت تسمية اثنين من منتسبي الأمانة العامة للمشاركة في المؤتمر، وهما:

- الدكتور محمد عبدالله الدليمي المستشار القانوني لشؤون اللجان.

- السيد علي عبدالله العرادي الباحث القانوني بقسم البحوث.

حيث تمت المغادرة إلى دبي يوم السبت الموافق 11 ديسمبر 2010 في الساعة الثالثة ظهراً، وكان الوصول إلى مطار دبي في الساعة الخامسة مساءً بتوقيت الإمارات، وقد كان في استقبال الوفد ممثل عن الجهة المنظمة، بعدها تم النزول إلى الفندق الخاص بإقامة الوفد المشارك.

المشاركون في المؤتمر:

شارك في المؤتمر ما يقارب من (150) مشاركاً من مختلف الدول العربية، من أعضاء المجالس التشريعية، والقانونيون المتخصصون في الصياغة التشريعية في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، والقضاة والمستشارون والخبراء القانونيون والمحامون. ومن مملكة البحرين شاركت وفود من مجلس الشورى، ومجلس النواب، ووزارة الداخلية، ووزارة التنمية الاجتماعية.

أهداف المؤتمر:

سعى المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تصب في صالح تطوير العمل التشريعي والارتقاء بمخرجاته، منها:

- نشر المفاهيم الحديثة للصياغة التشريعية لغايات تحديث عملية إعداد وصياغة مشروعات القوانين في العالم العربي.
- تنمية قدرات القانونيين المتخصصين في الصياغة التشريعية وتعريفهم بالأصول والقواعد الصحيحة للصياغة التشريعية بغرض تمكينهم من وضع تشريعات فعالة تحقق التنمية المستدامة في المجتمعات العربية.
- تعريف المشاركين بالتجارب الدولية الحديثة في مجال إعداد وصياغة مشروعات القوانين.

المستهدفون من المؤتمر:

- أعضاء المجالس التشريعية.

- القانونيون المتخصصون في الصياغة التشريعية في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية في الدول العربي.
- القضاة والمستشارون والخبراء القانونيون والمحامون.

جدول أعمال المؤتمر:

اليوم والتاريخ	الجلسة	الموضوع
الأحد 12 ديسمبر 2010	- الجلسة الافتتاحية 10.00 - 10.30 صباحاً	- السلام الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة. - القرآن الكريم. - كلمة معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة. - كلمة سعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي. - كلمة مدير عام دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي. - كلمة المنسق المقيم للأمم المتحدة في دول الإمارات.
	- الجلسة الأولى 10.45 - 12.15 ظهراً	- المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال إعداد وصياغة مشروعات القوانين. - إعلان نتائج تحليل الاستبيان عن المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال إعداد وصياغة مشروعات القوانين وأسبابها والحلول المقترحة.
	- الجلسة الثانية 12.45 - 2.15 ظهراً	- تجارب الدول العربية في إعداد مشروعات قوانين عربية نموذجية.
	- الجلسة الثالثة 2.45 - 4.15 مساءً	- تجارب الأجهزة التشريعية في العالم العربي في إعداد وصياغة ومراجعة مشروعات القوانين.
	- الجلسة الرابعة 9.00 - 10.30 صباحاً	- التجارب الدولية في إعداد القوانين الموحدة والنموذجية.
الاثنين 13 ديسمبر 2010	- الجلسة الخامسة	- النظرية الحديثة للصياغة التشريعية مقارنة بالمدرسة

التقليدية.	12.15 - 10.45 ظهراً	
- المشكلات والتحديات في مجال التشريع في الدول العربية، تجارب عملية.	- الجلسة السادسة 3.30 - 12.45	
	- برنامج اجتماعي	الثلاثاء 14 ديسمبر 2010

أبرز أعمال اليوم الأول من المؤتمر - الأحد 12 ديسمبر 2010:

استهل المؤتمر أعماله بعد حضور سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، بكلمة ترحيبية لمعالي السيد عبدالعزيز عبدالله الغرير رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة البرنامج التدريبي عبر فيها عن ترحيبه بالمشاركين، متمنياً لهم الاستفادة من محاور المؤتمر، منوهاً في كلمته إلى أن القانون ينظم ويدير حركة المجتمعات، وتنمو الحضارات الإنسانية بمقتضاه. مشيراً إلى أن هناك ثلاث مراحل لتطور القانون، تمثلت في المدرسة التقليدية، ثم المدرسة القانونية وأخيراً المدرسة البرلمانية الحديثة التي ركزت على طموحات وآمال الناس، والاهتمام بالآثار الاجتماعية للقانون للارتقاء بالمواطن، وهو ما نتج عنه ظهور المصفوفات القانونية التي تدرس مشكلات القانون وآثاره والنتائج التي يحققها، وقدرته على التعامل مع الظواهر القانونية، واختتم كلمته بالدعوة إلى دراسة مشاريع القوانين وفقاً للمدرسة الحديثة.

أما الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج، فقد أشار في كلمته في الجلسة الافتتاحية إلى أن صائغ القانون مسئول عن شكل القانون ومضمونه، بالإضافة إلى اهتمامه بالسياسة العامة للدولة. لذلك فإنه من المهم الاعتماد على معايير متفق عليها في الصياغة القانونية، وهو ما يقوم عليه الاتحاد من أهداف لتنسيق التشريعات العربية وتوحيدها.

هذا وقد تناولت الجلسة الأولى المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال إعداد وصياغة مشروعات القوانين، حيث تم فيها إعلان نتائج تحليل الاستبيان عن المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال إعداد وصياغة مشروعات القوانين وأسباب هذه المشكلات والحلول المقترحة، وهو ما سنأتي إلي بيانه لاحقاً.

أما الجلسة الثانية فقد تناول محورها تجارب الدول العربية في إعداد مشروعات قوانين عربية نموذجية، وذلك باستعراض تجربة جامعة الدول العربية في إعداد مشروعات قوانين عربية نموذجية، وتجربة دول الخليج العربي في إعداد مشروعات قوانين عربية نموذجية.

وتناولت الجلسة الثالثة تجارب الأجهزة التشريعية في العالم العربي في إعداد وصياغة ومراجعة مشروعات القوانين، حيث تم استعراض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة وتجربة جمهورية مصر العربية.

أبرز أعمال اليوم الثاني من المؤتمر - الاثنين 13 ديسمبر 2010:

تناول اليوم الثاني من المؤتمر الجزء الثاني من موضوعاته والمتعلق بالاتجاهات الدولية الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، حيث تمت مناقشة ثلاثة محاور، تمثلت في الجلسة الرابعة التي تحمل عنوان التجارب الدولية في إعداد القوانين الموحدة والنموذجية، وتم استعراض تجربة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في روما، وتجارب منظمة الأمم المتحدة في إعداد القوانين النموذجية.

أما الجلسة الخامسة فقد ناقشت النظرية الحديثة للصياغة التشريعية مقارنة بالمدرسة التقليدية، وفيها تم استعراض العناصر الأساسية للنظرية التشريعية الحديثة.

وفي الجلسة الأخيرة تمت مناقشة المشكلات والتحديات في مجال التشريع في الدول العربية، وذلك باستعراض تجارب عملية لكل من التجربة السورية عن قانون التحكيم

السوري على ضوء القانون النموذجي الدولي والقوانين العربية، والتجربة العمانية بخصوص وضع مشروع قانون لرعاية المعوقين على ضوء النظرية الحديثة، والتجربة المصرية حول التداخل بين التشريعات المنظمة للعقود الحكومية، وأخيراً تجربة مجلس وزراء الصحة العرب في إعداد التشريعات الصحية.

١٠ الحلول المقترحة في شأن المشكلات والتحديات التي تواجه الدول العربية في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، والتي أعدتها المجموعة الدولية للتدريب، والمستخلصة من نتائج تحليل الاستبيان:

1. وضع معجم للمصطلحات التشريعية المستخدمة في كل الدول العربية يحدد معايير استخدام كل مصطلح. ورغم وجود معجم للمصطلحات القانونية والقضائية المستخرجة من القوانين العربية (أصدره المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية)، لا يوجد معجم للمصطلحات التشريعية. ويمكن أن تتولى المجموعة الدولية للتدريب إعداد هذا المعجم.
2. تمهيداً لإعداد المعجم المشار إليه أعلاه، نوصي كل دولة عربية بأن تحدد المعايير الشكلية والموضوعية لكل مصطلح تشريعي تستخدمه.
3. نوصي رؤساء إدارات التشريع في الدول العربية بأن يتفقوا، في اجتماعهم القادم، على توحيد المصطلحات التشريعية في القوانين الاسترشادية التي تصدر عن الجامعة العربية.
4. نوصي بوضع منهج موحد أو آلية موحدة على مستوى العالم العربي بخصوص كيفية إعداد مضمون مشروعات القوانين، وبأن تدرج البرلمانات العربية هذه القواعد ضمن لوائحها الداخلية، وتصدر الأمانة الفنية في مجلس الوزراء في كل دولة تعليمات بتنفيذها إلى الجهات التي تتبعها.
5. نوصي بوضع آلية محددة لمراجعة التشريعات من جهة انسجامها مع التشريعات الأعلى والقوانين النافذة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

6. نوصي بوضع إرشادات عامة توجه هذه المراجعة، ويمكن أن تتضمن هذه الإرشادات قوائم فحص معينة تتضمن أسئلة معينة. ومثال ذلك، سؤال: هل يتعارض التشريع المقترح مع حقوق الإنسان؟ هل يتعارض مع الحريات الأساسية؟ إلخ.

7. نوصي بالالتزام بالقواعد الأصلية للصياغة التشريعية وذلك بأن يقتصر مشروع القانون على القواعد العامة التي تنظم مشروع القانون ويترك التفاصيل والإجراءات للوائح حتى يسهل تغييرها فيما بعد دون حاجة إلى تعديل القانون.

8. نوصي بتقييد الاستثناءات الصريحة في القوانين، وعند اللزوم، وضع ضوابط ومعايير تمنع حدوث الفساد والتمييز.

وقد يأخذ الاستثناء شكلا غير مباشر؛ مثال ذلك، إعطاء سلطة تقديرية لمسئول تنفيذي دون وضع معايير وضوابط تحكمها. ولذلك، من الضروري وضع معايير وضوابط وقواعد ينبغي النص عليها في حالة إعطاء سلطة تقديرية لمسئول تنفيذي.

9. ضرورة الفصل بين ثلاث مراحل لوضع مشروعات القوانين؛ الأولى، عملية إعداد مشروع القانون، والثانية، عملية صياغته، والثالثة، عملية مراجعته. وفي تقديرنا، إن الجمع بين هذه العمليات الثلاث يؤدي إلى الخلل فيها جميعا.

10. ضرورة وضع دليل موحد للصياغة التشريعية واعتماد هذا الدليل من رؤساء الإدارات التشريعية في العالم العربي بحيث يكون أساسا لصياغة مشروعات القوانين. وقد بُذلت جهود من قبل لوضع أدلة للصياغة التشريعية وإن كانت غير كاملة؛ منها الدليل الفلسطيني، ودليل الجزائر العربي الاسترشادي للصياغة التشريعية الذي أُعلن عنه في ختام الاجتماع الثامن لرؤساء إدارات التشريع في العالم العربي.

11. نوصي بعقد ورش عمل للتدريب على أصول الصياغة التشريعية للمختصين بالتشريع في كل الجهات المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الدولية للتدريب تعقد ورش عمل متخصصة للتدريب في هذا المجال.

12. التأني في إصدار القوانين وعدم إصدارها إلا بعد دراسة وافية.

13. اعتماد أسلوب التكويد لإصلاح القانون القائم.

14. ضرورة إنشاء جهاز متخصص مستقل يختص بإصلاح القانون وتحسينه وتحديثه.
15. ضرورة وضع قواعد ومعايير لإصلاح القوانين وتحديثها وتحسينها.
16. ضرورة وضع قواعد وضوابط للحالات التي يجوز فيها تحديد مواعيد لسريان القانون تختلف عن المواعيد التي نص عليها الدستور.
17. ضرورة تضمين مشروع القانون وسائل تضمن علم المخاطبين به بأحكامه. ومثال ذلك، تضمين قانون العمل نصا يوجب على الإدارات المختصة التي تعطي تصاريح لأصحاب الورش الصغيرة لممارسة عملها التأكد من اطلاع صاحب العمل على الأحكام التي تنظم، مثلا، ساعات العمل، والأحكام التي تحظر تشغيل الأطفال، وخلافه.
18. ضرورة تشجيع منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية على اقتراح مشروعات القوانين.
19. نوصي بضرورة إتباع منهج محدد في إعداد الوثيقة التي تبرر مشروع القانون يضمن التوصل إلى نتائج مؤكدة. وتجدر الإشارة إلى أن النظرية التشريعية الحديثة تتبع في هذا الخصوص منهج حل المشكلات وفق أجندة تتضمن سبعة عناصر محددة تضمن بحث مختلف الأسباب المسببة للسلوكيات التي تتسبب في حدوث المشكلة التي يسعى القانون لحلها. ونوصي النظر في اعتماد هذا المنهج والأجندة، أو بحثه وربما إدخال تحسينات عليه.
20. نوصي بعرض اللائحة التنفيذية مع مشروع القانون، بحيث تكون مكملة له وتفسر ما قد يغمض من بنوده. وفي رأينا، أنه مادامت السلطة التنفيذية هي التي، غالبا، تعد مشروع القانون وهي التي تعد اللائحة التنفيذية فالأجدر أن تعد الوثيقتين معا. وقد تدخل تعديلات جوهرية على مشروع القانون عند مناقشته في البرلمان، ومن ثم تعديل اللائحة. وفي رأينا، إن احتمال حدوث هذه المشكلة لن يكون كبيرا إذا اعتمدنا منهجا علميا في إعداد مشروع القانون يبرر مواده تبريرا منطيقيا. ومن جهة أخرى، لو تم تعديل

- مشروع القانون، فيمكن إحالته قبل إقراره نهائياً إلى السلطة التنفيذية لوضع لائحته التنفيذية ولن يتطلب الأمر سوى تعديل اللائحة الداخلية للهيئة التشريعية.
21. نوصي بأن يتضمن مشروع القانون كل المسائل الجوهرية اللازمة له أو حتى الثانوية المهمة لموضوعه، وألا يفوض السلطة التنفيذية في وضعها.
22. نوصي باعتماد دليل للصياغة التشريعية يحدد خطوات الصياغة وقواعدها من جهة تنظيم مشروع القانون، وصياغة أحكام كل باب من أبوابه، وعناصر التعبير التشريعي، وبناء الجملة التشريعية، وأساليب تحسين النص التشريعي، وقواعد الوضوح.
23. نوصي بإدراج مادة عن "الصياغة التشريعية" ضمن مناهج كليات الحقوق في العالم العربي.
24. نوصي بإنشاء جهة مركزية متخصصة تكون مهمتها دعم إعداد القوانين وتختص بتوفير الدراسات والبحوث ذات الصلة بمشروع القانون، والقوانين المماثلة وترجمتها، والإحصائيات ذات الصلة، وخلافه، والأهم من ذلك أن تقدم هذه الجهة خدماتها لكل من يطلبها بدون تمييز، سواء كان من السلطات التنفيذية أو التشريعية، أو من منظمات المجتمع المدني أو الاتحادات أو النقابات المهنية أو حتى الباحثين.
25. ضرورة وضع إستراتيجية فعالة للتدريب على إعداد مشروعات القوانين وصياغتها.
26. نوصي بإنشاء جهة مركزية للتدريب على إعداد مشروعات القوانين وصياغتها.
27. نوصي بإنشاء وحدة مدربة تدريباً جيداً على الصياغة التشريعية في كل برلمان تكون مهمتها مساعدة أعضاء المجالس التشريعية على إعداد مشروعات القوانين وصياغتها.

توصيات المؤتمر العربي السنوي الثاني عن تجارب الدول العربية في إعداد وصياغة

مشروعات القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة:

يسر الجهات المنظمة لهذا المؤتمر بداية أن تتوجه إلى صاحب السمو الشيخ/ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي على تشريفه ورعايته لهذا المؤتمر الأمر الذي انعكس على نجاح فعالياته المختلفة، وتوصى اللجنة في هذا الخصوص رفع كتاب شكر لسموه الجهات المنظمة والمشاركين فيه، على أن تتولى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي هذه المهمة.

لقد تناول المؤتمر خلال فترة انعقاده العديد من المحاول والتي تركزت في مجملها على ترسيخ العديد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بعملية الصياغة التشريعية، ولقد كان لتفاعل المشاركين ومساهماتهم الفاعلة في المؤتمر الأثر الكبير على إثراء المناقشات والخروج بالعديد من التوصيات والاقتراحات، وهي:

1. وضع معجم للمصطلحات التشريعية المستخدمة في كل الدول العربية يحدد المفاهيم الأساسية لاستخدام كل مصطلح.
2. وضع منهج موحد أو آلية موحدة على مستوى العالم العربي بخصوص كيفية إعداد مضمون مشروعات القوانين، وبأن تدرج البرلمان العربية هذه القواعد ضمن لوائحها الداخلية، وتصدر الجهة المختصة في كل دولة تعليماتها بضرورة الالتزام بهذه المنهجية.

3. وضع آلية محددة لمراجعة التشريعات من جهة انسجامها مع التشريعات الأعلى والقوانين النافذة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. بوضع إرشادات عامة لإجراء هذه المراجعات، ويمكن أن تتضمن هذه الإرشادات قوائم فحص معينة تتضمن أسئلة معينة. ومثال ذلك، سؤال: هل يتعارض التشريع المقترح مع حقوق الإنسان؟ هل يتعارض مع الحريات الأساسية؟ إلخ.
4. الفصل بين ثلاث مراحل لوضع مشروعات القوانين؛ الأولى، عملية إعداد مشروع القانون، والثانية، عملية صياغته، والثالثة، عملية مراجعته.
5. وضع دليل موحد للصياغة التشريعية واعتماد هذا الدليل من رؤساء الإدارات التشريعية في العالم العربي بحيث يكون أساسا لصياغة مشروعات القوانين.
6. عقد ورش عمل للتدريب على أصول الصياغة التشريعية للمختصين بالتشريع في كل الجهات المعنية.
7. التأني في إصدار القوانين وعدم إصدارها إلا بعد دراسة وافية.
8. اعتماد أسلوب التكويد لإصلاح القانون القائم.
9. عرض اللائحة التنفيذية مع مشروع القانون، بحيث تكون مكملة له وتفسر ما قد يغمض من بنوده.
10. تبني مشروع ترجمة الكتب الأجنبية المتخصصة في فنون الصياغة التشريعية.

تقييم المشاركة في المؤتمر:

بدايةً نشير إلى أن المشاركة في مثل هذه المؤتمرات العربية المتخصصة تساهم في خلق العلاقات والتواصل بين رجال الفقه والقانون والتخصص في مجال العمل القانوني، مما يسهم في تحقيق التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين المشاركين من أجل الاستفادة في تطوير أنظمة وأعراف العمل البرلماني في مختلف المجالس التشريعية العربية.

وقد كانت للمشاركة في المؤتمر العربي الثاني حول تجارب الدول العربية في إعداد وصياغة مشروعات القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة الأثر البالغ في الإطلاع على تجارب بعض الدول العربية في كيفية إعداد وصياغة مشروعات القوانين والمراحل التي تمر بها وصولاً إلى الإقرار والإصدار. كما تم الإطلاع على تجارب إعداد القوانين النموذجية من قبل المنظومات العربية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية.

ومقارنة هذه التجارب بالنظرية الحديثة في الصياغة التشريعية، والقائمة على وضع قواعد الصياغة في إطار من الوضوح، ومنها أهمية توصيف السلوكيات التي تشكل المشكلة والأطراف الصادرة عنها هذه السلوكيات، ثم وضع أسباب المشكلة، ومن ثم وضع الحلول للتغلب على هذه الأسباب، وأخيراً أهمية القيام بعملية الرصد والتقييم لمعرفة مدى نجاح أو قصور القانون محل النظر.

ولاشك أن الإطلاع على هذه التجارب يثري الجانب العملي في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، ويؤدي إلى تحسين جودة مخرجات العملية التشريعية، لاسيما وأنه يتصل بالصياغة القانونية التي يجب أن تواكب أحدث الأساليب، لتتمكن من تحقيق مبدأ الجمع والمنع للعناصر القانونية محل التنظيم.

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المشاركة في المؤتمرات وورش العمل المتخصصة في هذا المجال، للتدريب على طرق الصياغة التشريعية الحديثة، واكتساب القواعد والمهارات الصحيحة في أصول تنظيم مشروعات القوانين وصياغته، وذلك من حيث شكل مشروع القانون ومضمونه.

[خاتمة:](#)

لا يسعنا في نهاية هذا التقرير إلا التعبير عن خالص شكرنا وتقديرنا على ترشيح مجلس الشورى لنا للمشاركة في هذا المؤتمر، ولا يفوتنا تقديم الشكر للجهات المنظمة وما قدموه من تسهيلات في سبيل إنجاح المؤتمر.

المستشار القانوني لشؤون اللجان

الدكتور محمد عبدالله الدليمي

الباحث القانوني بقسم البحوث

علي عبدالله العرادي